مجتمع

أمطار غزيرة تخلف 6 قتلى في الصين

لقي ستة أشخاص حتفهم في جنوب غربي الصين في حوادث من جراء أمطار غزيرة، بينما تشهد البلاد أحوالاً جوية قاسية. وهطلت أمطار غزيرة على مقاطعة ديانجيانغ، بالقرب من مدينة تشونغتشينغ الكبرى، منذ مساء الأربعاء إلى صباح الخميس، حسبما نقلت وكالة أنباء الصين الجديدة (شينخوا) عن مسؤولين محليين. وتضرر نحو 7 آلاف شخص من جراء الأمطار، وصدرت أوامر بإجلاء 170 منهم. وتشهد الصين هطول أمطار غزيرة في شرقها وجنوبها، وموجات حر متكررة في معظم أنحاء شمال البلاد، ويربطها كثيرون بتغير المناخ. (فرانس برس)

مصرع 11 بحادث سير في الفيليبين

قالت الشرطة الفيليبينية إن حافلة اصطدمت بشاحنة صغيرة في وقت مبكر من صباح الخميس، ما أسفر عن مقتل 11 شخصاً وإصابة ستة آخرين في بلدة شمالية. وأكدت الشرطة أن القتلى كانوا يستقلون الشاحنة الصغيرة عندما اصطدمت بالحافلة، ما أدى إلى فقدان السيطرة عليها واصطدامها بكشك طعام على جانب الطريق. وأصيب سائقا المركبتين وصاحب كشك الطعام الذي صدمته الشاحنة. وتشيع حوادث الطرق المميتة في الفيليبين بسبب ضعف تطبيق قوانين المرور وانتشار المركبات المتهالكة وظروف الطرق الخطيرة. (أسوشييتد برس)

كارثة بيئية في مدينة غزة

تهدد الأزمات البيئية حياة السكان والنازحين في محافظتي غزة والشمال، خاصة الأطفال، مع عودة شبح المجاعة الذي يزيد من انتشار الأمراض والأوبئة بالتزامن مع تدهور الأوضاع الصحية. وحذر المتحدث باسم بلدية مدينة غزة، حسني مهنا، من تكدس ما يزيد عن 100 ألف طن من النفايات الصلبة في المحافظة، ما يشكل خطورة على حياة السكان والنازحين، خاصة في مراكز الإيواء وأماكن تواجد المكبات العشوائية. وقال مهنا إن «مكبات النفايات الصلبة تشكّل بؤرا لانتشار الأمراض والأوبئة، وتوالد الحشرات والقوارض التي تنقل الأمراض المعدية، خاصة في الأماكن المكتظة ومراكز الإيواء». وأوضح أن تكدس النفايات يأتي في ظل «عدم توفر الوقود وآليات جمع وترحيل النفايات، إلى جانب منع طواقم البلدية من الوصول إلى المكب الرئيس في منطقة جحر الديك». وذكر مهنا أن النقص الحاد في المياه جراء عدم توفر الوقود اللازم لتشغيل آبار المياه ساهم بشكل واضح في انتشار الأمراض. وأضاف أن «كمية المياه المتوفرة حالياً بغزة محدودة، ولا تكفي لتلبية احتياجات المواطنين، وتغطي نحو 40% من مساحة المدينة». ومنذ بداية الحرب، تعمد جيش الاحتلال الإسرائيلي استهداف طواقم البلديات بشكل مباشر خلال قيامهم بأعمالهم في مختلف مناطق القطاع. وكان آخر الاستهدافات في يونيو/ حزيران الماضي، حين اغتال جيش الاحتلال رئيس بلدية النصيرات، إياد المغاري، بقصف جوي مباشر لمبنى تابع للبلدية. (الأناضول)

تراكم النفايات في أنحاء مدينة غزة (عمر القطاع/ فرانس برس)

أحكام القضاء الليبي... مؤشرات تعافٍ

طرابلس ـ **أسامة علي**

أصدرت المحاكم في ليبيا أخيراً أحكاماً قضائية عدة ضد متورطين بارتكاب جرائم جنائية، في خطوة اعتبر نشطاء أنها تدل على استعادة هيبة القضاء.

وفي يونيو/ حزيران الماضي، أعلن مكتب النائب العام أن حكماً صدر بإعدام مرتكب جريمة قتل في مدينة مصراتة شرق العاصمة طرابلس، وآخر بإعدام مرتكب واقعة قتل في مدينة الزاوية غرب طرابلس، و قضت محكمة جنايات مصراتة بإعدام مرتكب جناية قتل وسجن ثلاثة آخرين تورطوا في القضية نفسها، كما قضت محكمة جنايات طرابلس بسجن سفيرة ليبيا لدى بلجيكا أمل الجراري سبع سنوات بعد إدانتها بالاستيلاء من دون وجه حق على مال عام، وإلحاق ضرر بالمصلحة العامة. ويقول الناشط الحقوقي إبراهيم الناجح، لـ«العربي الجديد»، إن «الأحكام التي صدرت دفعة واحدة وعلى نحو متتال في يونيو الماضي تشير إلى رغبة لدى المؤسسة القضائية بتوجيه رسالة تفيد بأنها في طريق العودة إلى أحكام قبضتها على الأوضاع الحقوقية والجنائية».

ويلفت إلى أن «غالبية الأحكام التي صدرت في وقت متقارب ارتبطت بوقائع حدثت قبل سنوات، وكانت أدلة تورط المتهمين فيها واضحة». وتوقع أن «يكون وقعها جيداً في ضبط الوضع الأمني المتفلت، خاصة على صعيد جرائم القتل التي زادت في الفترة الأخيرة. من هنا يمكن القول إن المؤسسة القضائية تتعافى بسرعة وتستعيد هيبتها تدريجياً. وطوال أكثر من سنتين، كشف النائب العام عمله على ملفات الفساد داخل مؤسسات الدولة، ما أدى إلى صدور عشرات الأحكام بسجن مسؤولين متورطين بقضايا تجاوز واختلاسات وصولاً إلى فروع في مؤسسات الدولة بالخارج مثل السفارات». وشمل أشهر الأحكام القضائية التي لقيت متابعة واسعة إصدار محكمة جنايات طرابلس قرار إعدام عنصر في مليشيا «الكانيات» على خلفية تورطه بقتل مواطنين أثناء سيطرة المليشيا على مدينة ترهونة. ويعلّق الناجح بأن «هذا الحكم لقي ترحيباً واسعاً في أوساط أهالي ضحايا المقابر الجماعية في ترهونة، علماً أن المحكوم عليه بالإعدام معروف بارتكابه انتهاكات كبيرة، وأنه أحد العناصر المسؤولين عن جرائم المقابر الجماعية التي ارتكبت في المدينة في عامي 2019 و2020». وفي مؤشر على استعادة قبضته على الوضع الجنائي، طالب القضاء، قبل نحو عامين، الأجهزة الأمنية بفتح ملفات جرائم ارتكبها مجهولون، وإطلاق حملات لملاحقة متهمين فارين. ثم أعلنت أجهزة الأمن اعتقال متورطين بجرائم سابقة، آخرهم سبعة اتهموا بعد توقيفهم في مايو/ أيار الماضي بقتل أشخاص في طرابلس بين عام 2013 والعام الحالي. ومطلع مايو/ أيار أيضاً، أعلنت مديرية أمن النواحي الأربعة جنوب شرقي طرابلس اعتقال 21 متهماً بالتزامن مع توقيف مديرية الأمن في بنغازي متهماً بقضية قتل حصلت قبل أربع سنوات.

ويتفق الناشط المدني جمال دعيب على التأثير المهم للأحكام التي أصدرها القضاء وخطوات ملاحقة المتورطين بجرائم سابقة، لكنه يرى في الوقت نفسه أن «الطريق أمام استعادة القضاء هيبته لا يزال طويلاً، فرغم أهمية معاقبة متورط بجرائم المقابر الجماعية ترهونة، لا يزال القضاء يواجه عقبة ارتباط ملف مقابر ترهونة وملفات جنائية أخرى بالوضع السياسي، الذي يتطلب إنهاء الانقسام كي تستطيع أجهزة الأمن جلب كل المتورطين الذي لا يزالون يحظون بحماية أطراف سياسية». يضيف في حديثه لـ«العربي الجديد»: «كي لا نرفع سقف الآمال أكبر من المتاح، يمكن الدفع بقضايا أقل تعقيداً جنائياً كي ينشط القضاء ويتحرك فيها، مثل تلك الخاصة بالخطف وأوضاع السجون التي لا يزال بعضها خارج سيطرة المؤسسة القضائية. وهذه القضايا مهمة لأن كثيرين حصلوا على أحكام براءة لم يطلق سراحهم لأسباب عدة، كما لا تملك مجموعات مسلحة تسيطر على سجون القدرة على إدارتها وتسيير العمل فيها بخلاف حالها لو خضعت لإدارة الشرطة».

سجن مسؤولين حكوميين

خلال النصف الأول من العام الحالي، أصدرت محاكم ليبية أحكاماً بسجن مسؤولين في مناصب حكومية وإدارات مصارف مختلفة بين خمس وعشر سنوات، بعد ثبوت تورطهم في هدر المال العام أو الاستيلاء عليه، وإساءة استخدام الوظائف العامة، وآخرها في حق أكثر من 15 موظفاً في دوائر حكومية ثبت تورطهم في قضايا فساد.

تحقيق

نزوح تحت التهديد

مئات يغادرون مدينة غزة والآلاف باقون

خلفت المجازر الإسرائيلية الاخيرة مخاوف كبيرة بين سكان مدينة غزة، خصوصا تلك التي وقعت في وسط المدينة وشرقها، والواقع انه لا يوجد مكان للنزوح، ما يضطر البعض إلى عدم الانصياع للتهديدات

غزة ـ **امجد ياغي**

جرى انسحاب جزئي لآليات جيش الاحتلال الإسرائيلي من حي الشجاعية في مدينة غزة صباح الأربعاء الماضي، بعد عملية عسكرية استمرت عشرة أيام، هجر فيها الاحتلال جميع سكان الحي، وحتى من عادوا إليه خلال الأشهر الماضية، والذين صدمتهم أوامر الإخلاء الجديدة، والجميع طلب منهم الاحتلال النزوح عبر طريقين فقط هما شارع الرشيد غربي المدينة، وشارع صلاح الدين شرقاً.

ويتواجد المئات حالياً في مناطق محددة أبرزها مناطق غربي المدينة، بينما يحاول الاحتلال إجبار المزيد من الناس على النزوح عبر مناشير تلقيها الطائرات، وتوضح الممرات التي يتوجب عليهم النزوح عبرها، وضرورة المغادرة وصولاً إلى وسط القطاع، ومناطق غربي مدينة دير البلح، وكذلك غربي مدينة خانيونس، خصوصاً منطقة المواصي المكتظة بالنازحين، لكن يصر البعض على البقاء في مدينة غزة رغم عدم وجود أماكن آمنة يذهبون إليها، وبعضهم استشهدوا بينما كانوا ينتظرون المساعدة، لكن إصرار أبنائي دفعني للنزوح رغماً عني».

يتابع: «كنا نمشي بيننا طائرات الاستطلاع فوق رؤوسنا، ولدي أربعة أبناء أحدهم مولع بالتكنولوجيا، ويريد أن يصبح مهندساً، وآخر موهوب في لعب كرة قدم، وابنة تريد أن تصبح صيدلانية، وبينما كنت متمسكاً بالبقاء، كانت تراودني كوابيس حول وقوع مكروه لأي منهم. أخشى من ضياع أحلام أطفالي الأربعة، وهم يحتاجون إلى بيت هادئ ومكان حر». وأعلن جهاز الدفاع المدني في قطاع غزة، صباح الخميس، خروج أكثر من نصف المعدات التي كانوا يعملون بها مؤخراً عن الخدمة بسبب نقص الوقود، مؤكداً انتشال جثامين نحو 30 شهيداً كانت ملقاة على الأرض في حي الرمال ومنطقة الصناعة غربي مدينة غزة ومنطقة الكتيبة القريبة من حي الرمال وتل الهوا، وكلها مناطق كثف الاحتلال الإسرائيلي عمليات الإبادة والقتل العشوائي فيها مؤخراً بهدف إخلاء مدينة غزة بالكامل.

وصرح المكتب الإعلامي الحكومي في غزة، صباح الخميس، بأن العدد الأكبر من أهالي شمالي القطاع يرفضون المغادرة، ويصرون على عدم النزوح جنوباً، وأن العديد ممن نزحوا يريدون العودة رغم المناشير والمساعي الإسرائيلية التي تدفعهم إلى مغادرة المنطقة الشمالية، لثقتهم في عدم وجود ممرات أو مناطق آمنة في جنوبي غزة كما تزعم سلطات الاحتلال. ولم تسلم خيام ومدارس إيواء النازحين من القصف الإسرائيلي مع زيادة سوء الأوضاع في شمالي القطاع في دير البلح، فقررت البقاء بالقرب من المستشفى على أمل إيجاد مكان يؤويهم بعد أن فشلت زوجة ابنها في تأمين مكان للنزوح من خلال الاتصال بعدد من الأقارب بسبب امتلاء جميع المناطق بالنازحين، وهي تجلس حالياً بين الخيام المتواجدة في ساحة المستشفى برفقة أحفادها الثلاثة الأيتام. تقول الجمل لـ«العربي الجديد»: «كان ابني الشهيد يكرر أن البقاء في مدينة غزة هو أعظم مثال للصمود، وأفضل من حياة المذلة للنازحين في جنوب القطاع، وكنت أؤيده في ذلك، لكنه استشهد، وقلبي مكسور، فقد كان ابني الوحيد على خمس بنات، وجميعهن حالياً نازحات مع أبنائهن إلى جنوبي القطاع. لم أستطع تحمل تعرض أحفادي للخطر، فقررنا النزوح جنوباً، لكننا لا نجد مكاناً يؤوينا».

تضيف: «عشنا الجوع والعطش والإرهاق خلال الأيام الأخيرة، وأنا أعاني من السكري والضغط، وأعيش معاناة كبيرة للحصول على العلاج، وبداخلي صمود وقوة، فأنا أم وجدة فلسطينية من غزة، لكن الأطفال لا ذنب لهم، ومع عدم توفر حاجتهم اليومية من طعام وماء قررنا النزوح. ما نعيشه في القطاع أسوأ مما حكت لي أمي عنه عندما نزحت من مدينة يافا في عام 1948، ما نعيشه في الحقيقة هو خذلان عربي أكبر مما كان الأمر عليه في زمن النكبة الفلسطينية». ويقدر المكتب الإعلامي الحكومي وجود 350 ألف مواطن فلسطيني في المنطقة الشمالية المتمثلة في محافظة شمال القطاع ومحافظة مدينة غزة، وقد نزح المئات منهم باتجاه الأسواق المتعلقة بأسرهم، واستمرار سياسة التجويع المفروضة عليهم وسط محدودية إدخال المساعدات الغذائية التي تتمثل في بعض الدقيق وقليل من المعلبات التي لا تسد جوعهم، فضلاً عن تفشي العطش مع عدم توفر مياه الشرب الكافية، وتكتفي كثير من العائلات بوجبة واحدة يومياً.

وتفضل النزوح داخل المنطقة نفسها. نزح أحمد عليان من حي الزيتون إلى حي النصر غربي مدينة غزة، وقد خرجوا تحت القصف الإسرائيلي، وأصيب عدد من أشقائه خلال النزوح، وهو يؤكد أن النزوح لن يغير شيئاً من الواقع، وأن الموت يلاحقهم، سواء في مدينة غزة أو في المنطقة الجنوبية، وأنه لا وجود لما يسمى بالمناطق الإنسانية، والاستهدافات الأخيرة تكذب كل روايات الاحتلال الإسرائيلي. يضيف عليان لـ«العربي الجديد»: «الناس في المنطقة الجنوبية يتعرضون للإذلال، ونحن نتعرض لذلك أيضاً، ما يجعلنا نفضل البقاء في مدينة غزة، وعدم النزوح إلى أي مكان آخر، لكن الاحتلال يحاول دفعنا للنزوح، ونخشى في حال نزوحنا أن يحضر الاحتلال مستوطنين لاستعمار مناطقنا. نقدم الدم فداء لأرضنا، ولن يستطيع الاحتلال إزاحتنا عن مدينة غزة». ويشدد شقيقه عبد الله عليان على أنه كان يفكر كثيراً في النزوح نظراً لخوف شقيقاته، لكن الكثير ممن الذين نزحوا جنوباً يؤكدون لهم أنهم نادمون على النزوح من مدينة غزة، وأن حياتهم باتت أسوأ، ويعانون أيضاً من الجوع والعطش ونقص الرعاية الطبية والأدوية، ويقول: «هناك ارتباط عاطفي بيننا وبين مدينة غزة، وهذا الارتباط يجعلنا نتمسك بالأرض، لذا قررنا البقاء هنا، وعدم النزوح جنوباً».

أعداد محدودة من سكان مدينة غزة قررت النزوح (عصر القطاع/ فرانس برس)

> يحاول الاحتلال إجبار الفلسطينيين على النزوح عبر المجازر والتجويع
>
> الكثير ممن نزحوا من شمالي القطاع جنوبا يريدون العودة

350,000
عدد الفلسطينيين المتبقين في محافظتي غزة وشمال القطاع بحسب المكتب الإعلامي الحكومي.

الأشخاص ذوو الإعاقة... فجوات كبيرة في مختلف القطاعات

تحديات كثيرة تواجه ذوي الإعاقة، خصوصاً في مناطق النزاعات، وتتفاوت جهود تلبية احتياجاتهم من دولة إلى أخرى، فضلاً عن الوصم الاجتماعي والدمج

نيويورك ـ **ابتسام عازم**

تشير إحصائيات صادرة عن منظمة الصحة العالمية إلى أن واحداً من كل ستة أشخاص، أي 1,3 مليار شخص، أو ما يعادل 16% من سكان العالم، هو من الأشخاص ذوي الإعاقة. ورغم وجود اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، التي دخلت حيز التنفيذ في مايو/ أيار 2008، والتي تتضمّن أهدافها المساعدة في حماية الحريات الأساسية والحقوق الكاملة والمساواة، إلا أن الكثير من الدول لا تقدم ما يكفي من التسهيلات لضمان تلك الحقوق. ولا يواجه الأشخاص ذوو الإعاقة تحديات فردية بسبب إعاقتهم فحسب، بل كذلك وصمة اجتماعية ناهيك بنقص الأدوات والوسائل اللازمة لتحقيق المساواة. وكثيراً ما يجرى تهميش الأشخاص ذوي الإعاقة أو حتى محاولة إخفائهم عن الأنظار في العديد من المجتمعات بدلاً من الاستفادة من تجاربهم ودمجهم في كل مرافق الحياة. ويسلط العديد من التقارير الضوء على الفجوات الهائلة على الرغم من التقدم الذي تحقق. ويواجه نحو 40% من ذوي الإعاقة في مناطق الصراعات أو الكوارث الطبيعية، بما فيها السودان وفلسطين وسورية واليمن، تحديات أكبر في ظل الاضطرار إلى الإخلاء، ما يزيد من تعرضهم للخطر والانتهاكات، خصوصاً الأطفال. وعقد المؤتمر السابع عشر للدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (COSP17) في مقر الأمم المتحدة في نيويورك ما بين 11 و13 يونيو/ حزيران الماضي، وركزت الاجتماعات هذا العام على عدد من القضايا من بينها وضع الأشخاص ذوي الإعاقة في حالات الخطر وحالات الطوارئ الإنسانية، ناهيك بتعزيز حقوقهم في إيجاد فرص عمل مناسبة وسبل عيش مستدامة. وتقول سارة منقارة، مستشارة الرئيس الأميركي الخاصة لحقوق الإعاقة الدولية، لـ«العربي الجديد» على هامش المؤتمر في نيويورك، إن الاتفاقية والإنجازات التي تم تحقيقها بعد تبنيها، ولا يقتصر ذلك على كونها تشمل مجالات الحياة المختلفة سواء أزمة المناخ والتوظيف والتعليم، ناهيك عن ضمان منح الأشخاص ذوي الإعاقة حقوقهم الأساسية في الوجود والانتماء إلى جزء من المجتمع وعدم عزلهم وإسكاتهم، بل الانتقال من النموذج الطبي إلى النموذج الاجتماعي في التعامل مع الموضوع، وهذا يعني أنه بدلاً من النظر إلى الشخص ذي الإعاقة كشيء يجب إصلاحه، أصبحنا نتحدث عن كيفية كسر الحواجز داخل المجتمع حتى يتمكن الأشخاص ذوو الإعاقة من الاندماج بشكل كامل والمساهمة في المجتمع. وتشير الكثير من الدراسات إلى أن الدول تخسر اجتماعياً واقتصادياً عندما لا تسهل مشاركة ودمج الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع مجالات الحياة. وتوضح منقارة: «إذا بدأنا من الإيجابيات، فإن معظم دول العالم صادقت على الاتفاقية، لكن هذه خطوة وعلى الرغم من أهميتها إلا أنها غير كافية. كيف يمكننا أن نترجم الاتفاقية إلى سياسات وتطبيقها؟ هناك الكثير من الثغرات». تضيف: «إذا سافرنا إلى أي مكان حول العالم، سنجد أن الكثير من المجتمعات لا تزال تنظر إلينا باعتبارنا أشخاصاً ذوي إعاقة بنوع من الشفقة، وأننا عبء، وهدف لعمل خيري، ولدينا احتياجات خاصة وغير ذلك، وإلى أن نقوم بتغيير السردية التي ستترجم كيف سيأخذ الساسة وصناع القرار والشركات ومصممو البرامج في جهودهم اليومية ذلك بشكل جذري».

وتعطي المسؤولة الأميركية مثالاً على محاولات بعض الدول معالجة الأمر عن طريق حلول سريعة، كالنسب في أماكن العمل أو المراكز المختلفة. وعلى الرغم من أهميتها، إلا أنها تبقى حلولاً سطحية وليست جذرية. وتشير في هذا السياق إلى أن بعض الشركات قد تُفضل مثلاً دفع غرامة في حال لم تطبّق نظام النسب أو توظيف أشخاص ذوي إعاقة ودفع رواتبهم من دون تشغيلهم فعلياً ودمجهم في أماكن العمل. ويتطلب دمجهم في تلك الشركات اتخاذ خطوات بنيوية لتسهيل عملهم. وتلاحظ منقارة أنه «عندما نضع النسب، فإننا لا نتعامل مع الحواجز في مجالات عديدة كالتعليم ووسائل النقل واستخدام الذكاء الاصطناعي والتوظيف وغيرها الكثير. على الدول معالجة ذلك، ولا بد من أن تكون السردية في صميم ذلك». وتشرح ما تقصده بالسردية والدمج، قائلة: «إن لم تقم الشركات والحكومات والمجتمعات بدمج 16% من سكان العالم، فإن المجتمع بأكمله يخسر وهذا يضر اقتصادنا والناتج المحلي الإجمالي وغيرها الكثير». وتؤكد منقارة أن الولايات المتحدة قطعت شوطاً مهماً في هذا السياق على مستوى القوانين والتطبيق لكنها تشير في الوقت ذاته إلى أن هناك الكثير مما يجب عمله في هذا المجال. السؤال هو كيف تتعامل دول صناعية متطورة كالولايات المتحدة مع الموضوع دولياً؟ وتحرص على مساءلة الدول الأخرى، بما فيها التجارية مثلاً والمعونات، على أن تكون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة جزءاً من السياسات الخارجية. وبصفتها مبعوثة الرئيس بايدن للإعاقة الدولية وسيدة من أصول عربية ومسلمة (ابنة لعائلة مهاجرة من لبنان) فقدت بصرها وهي في السابعة، وتعرف الشرق الأوسط، تقول: «صحيح أن الشرق الأوسط متنوع للغاية، وتختلف الظروف بحسب البلد، لكن أحد النهج التي اتبعناها هو كيفية وسبل عيش مستدامة. وتقول سارة منقارة، مستشارة الرئيس الأميركي الخاصة لحقوق الإعاقة الدولية، لـ«العربي الجديد» على هامش المؤتمر في نيويورك، إن الاتفاقية والإنجازات التي تم تحقيقها بعد تبنيها، ولا يقتصر ذلك على كونها تشمل مجالات الحياة المختلفة سواء أزمة المناخ والتوظيف والتعليم، ناهيك عن ضمان منح الأشخاص ذوي الإعاقة حقوقهم الأساسية في الوجود والانتماء إلى جزء من المجتمع وعدم عزلهم وإسكاتهم، بل الانتقال من النموذج الطبي إلى النموذج الاجتماعي في التعامل مع الموضوع، وهذا يعني أنه بدلاً من النظر إلى الشخص ذي الإعاقة كشيء يجب إصلاحه، أصبحنا نتحدث عن كيفية كسر الحواجز داخل المجتمع حتى يتمكن الأشخاص ذوو الإعاقة من الاندماج بشكل كامل والمساهمة في المجتمع. وتشير الكثير من الدراسات إلى أن الدول تخسر اجتماعياً واقتصادياً عندما لا تسهل مشاركة ودمج الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع مجالات الحياة. وتوضح منقارة: «إذا بدأنا من الإيجابيات، فإن معظم دول العالم صادقت على الاتفاقية، لكن هذه خطوة وعلى الرغم من أهميتها إلا أنها غير كافية. كيف يمكننا أن نترجم الاتفاقية إلى سياسات وتطبيقها؟ هناك الكثير من الثغرات». تضيف: «إذا سافرنا إلى أي مكان حول العالم، سنجد أن الكثير من المجتمعات لا تزال تنظر إلينا باعتبارنا أشخاصاً ذوي إعاقة بنوع من الشفقة، وأننا عبء، وهدف لعمل خيري، ولدينا احتياجات خاصة وغير ذلك، وإلى أن نقوم بتغيير السردية التي ستترجم كيف سيأخذ الساسة وصناع القرار والشركات ومصممو البرامج في جهودهم اليومية ذلك بشكل جذري».

وتعطي المسؤولة الأميركية مثالاً على محاولات بعض الدول معالجة الأمر عن طريق حلول سريعة، كالنسب في أماكن العمل أو المراكز المختلفة. وعلى الرغم من أهميتها، إلا أنها تبقى حلولاً سطحية وليست جذرية. وتشير في هذا السياق إلى أن بعض الشركات قد تُفضل مثلاً دفع غرامة في حال لم تطبّق نظام النسب أو توظيف أشخاص ذوي إعاقة ودفع رواتبهم من دون تشغيلهم فعلياً ودمجهم في أماكن العمل. ويتطلب دمجهم في تلك الشركات اتخاذ خطوات بنيوية لتسهيل عملهم. وتلاحظ منقارة أنه «عندما نضع النسب، فإننا لا نتعامل مع الحواجز في مجالات عديدة كالتعليم ووسائل النقل واستخدام الذكاء الاصطناعي والتوظيف وغيرها الكثير. على الدول معالجة ذلك، ولا بد من أن تكون السردية في صميم ذلك». وتشرح ما تقصده بالسردية والدمج، قائلة: «إن لم تقم الشركات والحكومات والمجتمعات بدمج 16% من سكان العالم، فإن المجتمع بأكمله يخسر وهذا يضر اقتصادنا والناتج المحلي الإجمالي وغيرها الكثير». وتؤكد منقارة أن الولايات المتحدة قطعت شوطاً مهماً في هذا السياق على مستوى القوانين والتطبيق لكنها تشير في الوقت ذاته إلى أن هناك الكثير مما يجب عمله في هذا المجال. السؤال هو كيف تتعامل دول صناعية متطورة كالولايات المتحدة مع الموضوع دولياً؟ وتحرص على مساءلة الدول الأخرى، بما فيها التجارية مثلاً والمعونات، على أن تكون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة جزءاً من السياسات الخارجية. وبصفتها مبعوثة الرئيس بايدن للإعاقة الدولية وسيدة من أصول عربية ومسلمة (ابنة لعائلة مهاجرة من لبنان) فقدت بصرها وهي في السابعة، وتعرف الشرق الأوسط، تقول: «صحيح أن الشرق الأوسط متنوع للغاية، وتختلف الظروف بحسب البلد، لكن أحد النهج التي اتبعناها هو كيفية وسبل عيش مستدامة. وتقول سارة منقارة، مستشارة الرئيس الأميركي الخاصة لحقوق الإعاقة الدولية، لـ«العربي الجديد» على هامش المؤتمر في نيويورك، إن الاتفاقية والإنجازات التي تم تحقيقها بعد تبنيها، ولا يقتصر ذلك على كونها تشمل مجالات الحياة المختلفة سواء أزمة المناخ والتوظيف والتعليم، ناهيك عن ضمان منح الأشخاص ذوي الإعاقة حقوقهم الأساسية في الوجود والانتماء إلى جزء من المجتمع وعدم عزلهم وإسكاتهم، بل الانتقال من النموذج الطبي إلى النموذج الاجتماعي في التعامل مع الموضوع، وهذا يعني أنه بدلاً من النظر إلى الشخص ذي الإعاقة كشيء يجب إصلاحه، أصبحنا نتحدث عن كيفية كسر الحواجز داخل المجتمع حتى يتمكن الأشخاص ذوو الإعاقة من الاندماج بشكل كامل والمساهمة في المجتمع. وتشير الكثير من الدراسات إلى أن الدول تخسر اجتماعياً واقتصادياً عندما لا تسهل مشاركة ودمج الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع مجالات الحياة. وتوضح منقارة: «إذا بدأنا من الإيجابيات، فإن معظم دول

سارة منقارة مستشارة الرئيس الأميركي لحقوق الإعاقة الدولية (العربي الجديد)

باللغة المستخدمة والتي تأتي أحياناً بنيّة حسنة لكنها تبقى إشكالية بحد ذاتها، من بينها استخدام مصطلحات لوصف الأشخاص ذوي الإعاقة بأنهم «ذوو الاحتياجات الخاصة» أو «ذوو الهمم» أو «ذوو القدرات المختلفة». وتقول: «علينا أن نفكر في ما يعنيه ذلك حقاً. ففي هذه اللغة نوع من التعالي. أريد أن ينظر المجتمع إليّ ويرى مثلاً أنني مكفوفة وهذه حقيقة، لكني لا أريد أن يحكم مسبقاً على ما إذا كانت تلك الإعاقة سلبية أم إيجابية. علينا أن نجد المكان الذي نشعر فيه بارتياح مع الإعاقة. وفي المجتمعات العربية نرى في الكثير من الأحيان أن الأهل يتحدثون باسم أبنائهم ذوي الإعاقة، وهذه طبعاً أمثلة ولا يمكن التعميم».

وتشير منقارة إلى أهمية دمج المجتمع المدني، كجزء من الأطراف المهمة ليس فقط من أجل تطبيق تلك السياسات، بل كذلك في العمل على صياغتها كشركاء. وعن كيفية استخدام الذكاء الاصطناعي للعمل على تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة، تقول: «أصبح الذكاء الاصطناعي وبشكل متزايد جزءاً مهماً من حاضرنا ومستقبلنا، ويعتمد بشكل أساسي على البيانات وبعضها متحيز سلباً حيال الأشخاص ذوي الإعاقة. على سبيل المثال، تستخدم بعض الشركات الذكاء الاصطناعي في المقابلات الأولية للتوظيف. وفي حالة شخص مثلي لا يوجد لديه اتصال بصري طبيعي مثل الآخرين ولا يملك لغة الجسد العادية التقليدية، فلن يصل إلى المرحلة التالية لأن الذكاء الاصطناعي لا يستوعب ذلك وسيخرجه بعد الجولة الأولى». تضيف: «عندما يتم تطوير الذكاء الاصطناعي من دون أن يكون الأشخاص ذوو الإعاقة قادرين على الوصول إليه، أو لا تؤخذ احتياجاتهم بعين الاعتبار، فهذا سيؤدي إلى تخلفهم عن الركب، وتترك احتياجاتهم جانباً». وتضرب منقارة مثالاً على ذلك بذكر البنايات أو الفنادق الذكية والتي أصبح كل شيء فيها يعمل عن طريق الشاشات واللمس. وترى أنه يمكن إتاحة ذلك للمكفوفين مثلاً عن طريق التنشيط الصوتي ولكن لا تفكر تلك الفنادق بذلك، ما يعني أنها شخصياً ستحتاج إلى الاعتماد على شخص آخر لإغلاق الستائر أو التبريد وغيرها. وهذه أمور بسيطة لكن أساسية ولا يتم التفكير فيها عن تصميم تلك الأماكن الذكية. وتشير منقارة إلى أن «دمج الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع مجالات الحياة يساعد على الابتكارات التي يستفيد منها أشخاص ليسوا من ذوي الإعاقة». وتؤكد أن من الضروري أن يكترث الجميع لهذا الأمر و«ألا يقتصر الاهتمام والتفكير فيه على الأشخاص ذوي الإعاقة أنفسهم، بل يجب أن يكون محط ومركز اهتمامنا جميعاً».

خبراء يحذرون من خطر الضغوط المعيشية على المصريين

فتحت واقعة وفاة لاعب الكرة المصري أحمد رفعت نقاشات عدة حول تأثير الأزمات المتتالية التي تلاحق المصريين خلال الأعوام الأخيرة في السلامة الجسدية والنفسية، ومخاطرها على صحة العقل والقلب

أوضاع المصريين المعيشية متدهورة (خالد دسوقي/ فرانس برس)

القاهرة ـ **احمد عزب**

سيطرت وفاة لاعب كرة القدم المصري أحمد رفعت المفاجئة، مساء الجمعة الماضي، على أحاديث الشارع المصري، وفرضت نفسها على النقاشات في مواقع التواصل الاجتماعي، خصوصاً مع بدء تحقيقات موسعة نتج منها استقالة رئيس النادي الرياضي الذي كان يلعب له رفعت.

وتعرّض اللاعب الشاب لأزمة قلبية في 11 مارس/ آذار الماضي، في أثناء مباراة لفريقه مودرن سبورت (فيوتشر)، كانت حسب مقربين منه نتيجة تعرضه لضغوط نفسية كبيرة، وكان من بينها أزمة تصريح السفر التي ترتبت عن اتهامه بالتهرب من التجنيد أمام القضاء العسكري، وخلافاته مع مسؤولين كبار في ناديه وفي الاتحاد المصري لكرة القدم، ما جعل كثيرين يرجحون أنها كانت سبباً في وفاته.

ويعاني ملايين المصريين من تفشي الفقر وارتفاع الأسعار، وتراجع مستويات التعليم والرعاية الصحية، ومن أزمات سياسية تؤدي إلى قمع الحريات، وملاحقات أمنية لكل محاولة للتعبير عن الرأي أو المطالبة بالحقوق. وكتب عميد معهد القلب السابق، جمال شعبان، على حسابه في موقع فيسبوك، معلقاً على واقعة وفاة اللاعب رفعت: «الحزن حطم قلبه»، في حين تساءل متفاعلون عبر مواقع التواصل عن عدد الأشخاص الذين يتعرضون لضغوط مماثلة، والذين يخسرون أعمالهم أو صحتهم، وربما حياتهم، بينما لا يشعر بهم أحد، لكونهم ليسوا من المشاهير.

وحسب الأرقام الصادرة عن وزارة الصحة، يبلغ عدد المرضى النفسيين في مصر 25 مليوناً، وتتفاوت أنواع الخلل النفسي الذي يعانون منه، ومن بينهم 43% يعانون من اضطرابات متعلقة بالاكتئاب، لكن 4% فقط منهم يعترفون بالمرض، ويتلقون العلاج. ويؤكد استشاري الصحة النفسية، وليد هندي، لـ«العربي الجديد»، أن «اللاعب الراحل أحمد رفعت الذي كانت لديه مسيرة مهنية جيدة، ومدير أعمال يتولى أغلب تفاصيل حياته العملية، التي تمثل ضغوطاً نفسية هائلة، تعرض لما يطلق عليه في علم النفس (متلازمة القلب المنكسر)، فما بالك بأغلب المصريين الذين يعانون من ضغوط الفقر وارتفاع الأسعار وقلة الرعاية الصحية وعدم انفتاح المناخ العام. لا أستبعد أن العديد من حالات الوفاة المسجلة في مصر، والتي لا يجري التحقق منها أو التحقيق فيها، ترجع إلى أسباب نفسية في الأساس». يضيف هندي: «من مخاطر الضغوط النفسية في مصر أنها لا تتولاها مؤسسات نفسية واجتماعية تقوم بالدراسة والتحذير وتوجيه النصح، وأنصح كل فرد بأن يحيط نفسه بمجتمع صحي وداعم، وأن يفتح دورياً نقاشات صحية تؤدي دور العلاج النفسي غير المباشر، وبالابتعاد قدر المستطاع عن الضغوط، وممارسة الرياضة ولو في أضيق الحدود، والاهتمام بالوازع الديني، لكونه حائط صدّ مهماً في مواجهة الأزمات».

> يعاني ملايين المصريين من تبعات أزمات سياسية واقتصادية ومعيشية
>
> يُنصح بعدم كتمان الأحزان وتجاهل الضغوط وممارسة الرياضة

وتشير أستاذة علم النفس السياسي، سوسن الفايد، إلى رابط بين تفشي الفقر وانتشار أمراض الصحة النفسية، وترى أن «من يحتاجون إلى المال يكونون أكثر عرضة للاضطرابات النفسية، والاكتئاب والقلق كمثال، يصاب بهما الأغنياء والفقراء على حد سواء، لكن أحدث الأبحاث أظهرت أن الفقراء أكثر عرضة للإصابة بهما، وعالمياً، ينتحر الأغنياء ويموت الفقراء ببطء وفي صمت». وتوضح الفايد لـ«العربي الجديد»، أن «علاج الاضطرابات النفسية لا يمكن أن يقتصر على تقديم الأدوية، وإنما يلزم تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي فإن الحكومات مطالبة بتحسين الأوضاع إن أرادت أن تحدث تغييراً إيجابياً في المجتمع». ويلفت رئيس قسم علم النفس بجامعة الأزهر، هاشم بحري، إلى مخاطر كتمان الحزن أو الشعور بالقهر وغيره من المشاعر السلبية على وظائف الجسم، ويؤكد لـ«العربي الجديد»، أن «هناك العديد من العوامل التي تحدث تأثيراً في الجسم، وقد تؤدي إلى الوفاة، ومن بينها التوتر والحزن والتي يمكن أن تسبب أضراراً شديدة على المستوى الجسدي والنفسي والعقلي، فضلاً عن الإصابة بأمراض القلب مثلما حدث مع اللاعب الراحل أحمد رفعت». يضيف بحري: «هناك العديد من الآثار والأضرار التي تؤثر سلباً في الشخص عند تعرضه للحزن أو القلق نتيجة ضغوط الحياة اليومية، أو مشاكل العمل، ويؤدي كتمانها إلى مشاكل نفسية وعضوية، مثل ارتفاع ضغط الدم بسبب زيادة إفراز هرمون النوربينفرين، وقد يصاب الشخص الحزين بنوبة قلبية مفاجئة». ويشدد أستاذ علم الاجتماع السياسي بجامعة القاهرة، أحمد مجدي حجازي، على دور الدولة في تحفيز الشباب على الإنتاج حتى لا يتحولوا إلى «مشاريع أموات»، ويطالب المجتمع بتقديم الدعم المعنوي لأفراده، في ظل الظروف الاقتصادية المتدهورة، وتفشي البطالة، وارتفاع سنّ الزواج، وغيرها من الإحباطات التي تحيط بالمصريين، محذراً من «خروج أجيال فاقدة للانتماء بسبب انعدام العدالة في توزيع الفرص».